

النموذج الكينزي البسيط في التحليل الاقتصادي الكلي

تمهيد:

إن التحليل الكلاسيكي اعتمد على عدة فرضيات منها العرض يخلق الطلب المساوي له والتوازن يحدث تلقائياً وان الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام التام والنقود لا تطلب سوى للمعاملة وهي حيادية ليس لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية. غير أن الواقع الاقتصادي وخصوصاً أزمة الكساد العظيم 1929 أثبتت عدم صحة الفروض التي قام عليها هذا التحليل الكلاسيكي وظهر كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" للمفكر الاقتصادي كينز عام 1936 فأدى إلى إحداث تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادي كان لها اثر على النظرية الاقتصادية.

الفرضيات التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي الكينزي:

يقوم الاقتصاد الكينزي على مجموعة من الفرضيات التي تشكل أساس النظرية الكينزية في التوازن الكلي، ومن أهم هذه الفرضيات:

- انتقد كينز فكرة قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب، وهو ما نتج عنه الكساد في الأزمة، فكينز يعتقد أن الطلب يخلق العرض أي عندما يكون هناك استهلاك وبالتالي يكون هناك طلب فحتماً سيكون هناك عرض وهو ما يجنب الكساد، وهو ما جعله يدعو لتحقيق الطلب الفعال (الطلب الفعال = الطلب الكلي).

- انتقد كينز فكرة التشغيل التام والتي أثبتت عدم صلاحيتها من خلال أزمة الكساد 1929، التي نتج عنها بطالة كبيرة وعليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من عدة مستويات بما في ذلك مستوى الاستخدام التام.

- انتقد كينز فرضية أن التوازن يتحقق من خلال الأسواق، فكينز يرى أن التوازن يتحقق من خلال تدخل الدولة (دعه يعمل دعه يمر) أي ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والسياسة النقدية (الضرائب، الإنفاق الحكومي، إعانات.....).

- كينز لا ينفي دور الأسواق بل يريد الجمع بين دور السوق ودور الدولة حيث يعتبر أن الطلب الفعال هو مجموع الإنفاقات، ومنه التأكيد على العلاقة الموجودة بين كل من مستوى الدخل والإنتاج ومستوى العمالة من جهة وبين الطلب الكلي في السوق من جهة أخرى.

- انتقد كينز فكرة أن للنقود دور حيادي (وسيط للتبادل) أما كينز فيعتقد أن النقود تلعب دوراً حيوياً في تسيير الاقتصاد (مخزن للقيمة) لأنه من غير الممكن فصل الاقتصاد العيني عن الاقتصاد النقدي واعتبارهما وجهان لعملة واحدة وعليه تطلب النقود لأغراض التبادل والمضاربة والاحتياط بسبب سيادة حالة اللائقين بالنسبة للمستقبل.

-يلعب سعر الفائدة دورا مهما في تحديد مستويات الإنتاج والاستخدام وذلك من خلال التأثير على الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الإنتاج.

مفهوم الطلب الكلي:

إن الطلب الكلي هو مجموع السلع والخدمات المطلوبة في الاقتصاد سواء كان الطلب من أجل الاستهلاك أو الطلب من أجل الاستثمار وكذلك الطلب الحكومي على السلع والخدمات والطلب الخارجي أو صافي التجارة الخارجية.

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

C هو إنفاق القطاع العائلي.

I هو إنفاق قطاع الأعمال.

G هو الاستهلاك العام والاستثمار العام (الإنفاق الحكومي)

X-M هو إنفاق القطاع الخارجي.

لنفترض في البداية أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما القطاع العائلي والآخر قطاع الأعمال أي نموذج الاقتصاد المغلق (لا يوجد علاقات اقتصادية مع الخارج) وبدون حكومة ومنه فإن: الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار

$$AD = C + I$$

دالة الاستهلاك: يعتبر كينز أول من أعطى أهمية كبيرة لدالة الاستهلاك الكلية انطلاقا من اعتقاده أن الطلب هو الذي يحدد العرض (الإنتاج) ويعتبر أن الاستهلاك يمثل الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) على السلع والخدمات المنتجة.

ويتأثر الأفراد عموما في تحديد مقدار ما يوجهونه من دخولهم للإنفاق على الاستهلاك أما على المدى القصير فإن دالة الاستهلاك هي دالة الدخل بعدة عوامل موضوعية وذاتية.

$$c = by_d \quad (\text{الدخل المتاح})$$

والدخل المتاح = الدخل الوطني - الضرائب + التحويلات ، وباعتبار أننا لم ندخل الدولة في الحساب فإن الدخل المتاح يساوي الدخل الوطني.

$$y_d = y$$

ورغم اختلاف العلاقة بين الإنفاق على الاستهلاك والدخل من فرد إلى آخر إلا أن في المتوسط هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل بحيث تؤدي الزيادة في الدخل أو نقصانها بصفة عامة إلى زيادة الاستهلاك أو نقصانه ويطلق عليها الميل للاستهلاك أو دالة الاستهلاك. ويمكن تلخيص دالة الاستهلاك فيمايلي:

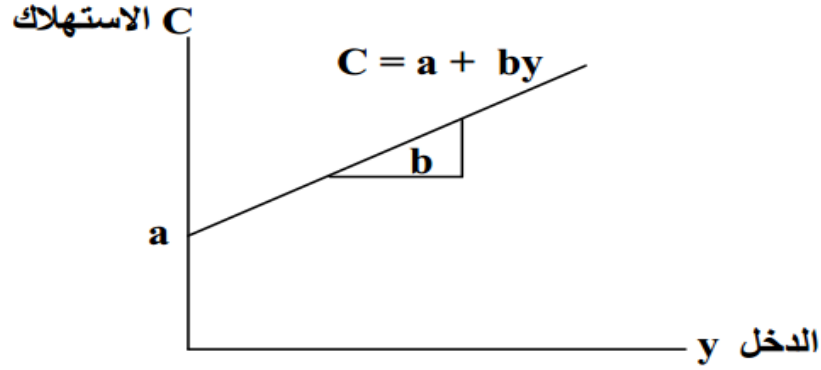
$$c = a + by$$

C يمثل الاستهلاك الحقيقي الكلي وهو متغير للدخ الحقيقي الكلي المتاح.

a يمثل الاستهلاك المستقل (الاستهلاك غير التابع للدخل).

b الميل الحدي للاستهلاك.

Y الدخل المتاح.



الميل الحدي للاستهلاك MPC:

هو ميل الأفراد إلى الإنفاق جزء من دخلهم على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية

وهو يساوي التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل.

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

ويكون التغير في الاستهلاك أقل من التغير في الدخل، وإذا ما افترضنا أن الدالة قابلة

للاشتقاق والتفاضل فإنه يمكن أن نعبر عن الميل الحدي للاستهلاك بمشتق دالة الاستهلاك

$$b = C' = \frac{dc}{dy} > 0$$

حيث تكون قيمة b موجبة واصغر من الواحد.

$c_0 = a$ تمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل أو الاستهلاك الخارجي ويعبر عن الحد

الأدنى للاستهلاك أي ما لا يمكن التنازل عنه حتى ولو كان الدخل معدوم. أما تمويله

فيتم عن طريق الادخارات السابقة أو عن طريق الاقتراض ومن الناحية البيانية فهو نقطة

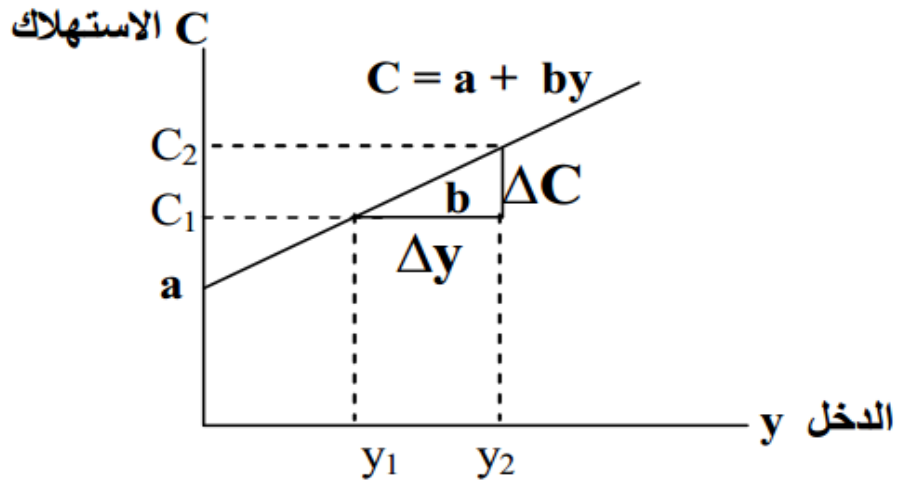
تقاطع دالة الاستهلاك مع محور الاستهلاك، والميل الحدي للاستهلاك يتناقص عندما يرتفع

الدخل نظرا للإشباع أي أن دالة الاستهلاك ليست خطية في المدى الطويل.

$$c'' = \frac{d^2c}{dy^2} < 0$$

لكن أثبتت الدراسات في الواقع انه في الفترة القصيرة دالة الاستهلاك دالة خطية ويفترض

كينز أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت في المدى القصير.



نلاحظ أنه إذا زاد الدخل فإن الاستهلاك يزداد بمقدار ثابت لكن بمقدار أقل من زيادة الدخل.

الميل المتوسط للاستهلاك APC :

هو ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك أي عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل، والميل المتوسط للاستهلاك له علاقة عكسية مع الدخل

$$APC = \frac{C}{y}$$

العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

نحاول معرفة أيهما أكبر من الآخر، العلاقة السلوكية لدالة الاستهلاك

$$c = a + by$$

بقسمة الطرفين على y يصبح لدينا:

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + b$$

ونستطيع كتابة هذه العلاقة

$$APC = \frac{a}{y} + MPC$$

$$APC > MPC$$

دالة الادخار:

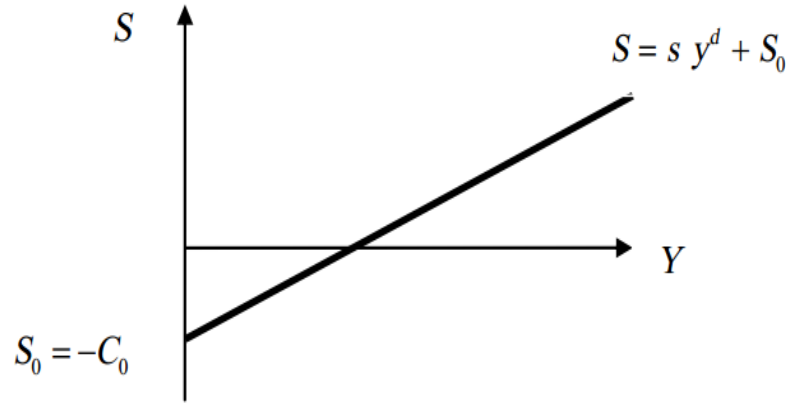
هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك ويمكن من خلال معادلة الاستهلاك أن نحصل على معادلة الادخار:

$$y = C + S \rightarrow S = y - C \rightarrow S = y - (a + by) \rightarrow S = y(1 - b) - a$$

$$\rightarrow S = -a + sy$$

(1-b) نسبة وهو عبارة عن ميل منحنى دالة الادخار

$$1 > s > 0$$



-من الناحية الرياضية -a هي نقطة تقاطع بين دالة الادخار ومحور الادخار.
s ميل دالة الادخار وهو من الناحية الاقتصادية عبارة عن التغير في الدخل وتسمى
الميل الحدي للادخار.

$$s = MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

الميل المتوسط للادخار APS: هو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل.

$$APS = \frac{S}{Y}$$

العلاقة بين الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار:

$$S = -a + sY \rightarrow \frac{s}{Y} = \frac{-a}{Y} + s \rightarrow APS = \frac{-a}{Y} + MPS \rightarrow APS < MPS$$

العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك و الميل المتوسط للادخار:

$$Y = C + S \rightarrow \frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} \rightarrow 1 = APC + APS$$

مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي 1.

العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار:

$$Y = C + S \rightarrow \Delta Y = \Delta C + \Delta S \rightarrow \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} \rightarrow 1 = MPC + MPS$$

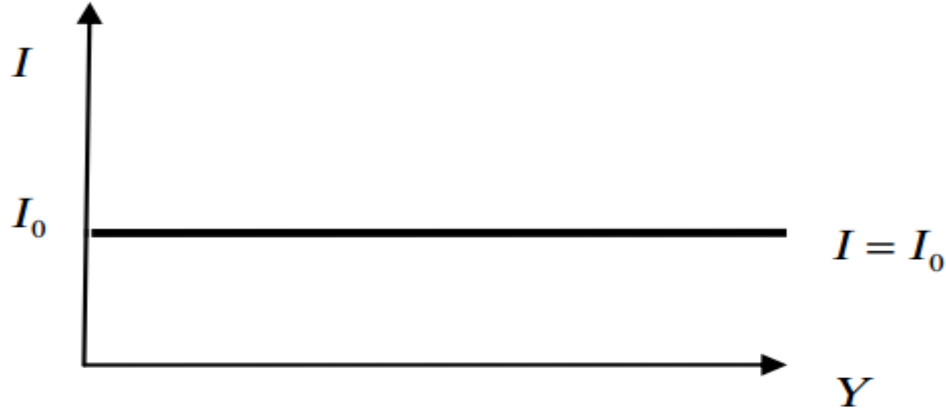
مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي 1.

دالة الاستثمار:

الاستثمار هو عبارة عن الأموال الموجهة للزيادة في الطاقة الإنتاجية، ونعتبر في البداية أن الاستثمار هو متغير خارجي أي أن قيمته تتحدد خارج النموذج أي أن الاستثمار لا يتبع الدخل ويمكن كتابة دالة الاستثمار كالتالي:

$$I = I_0$$

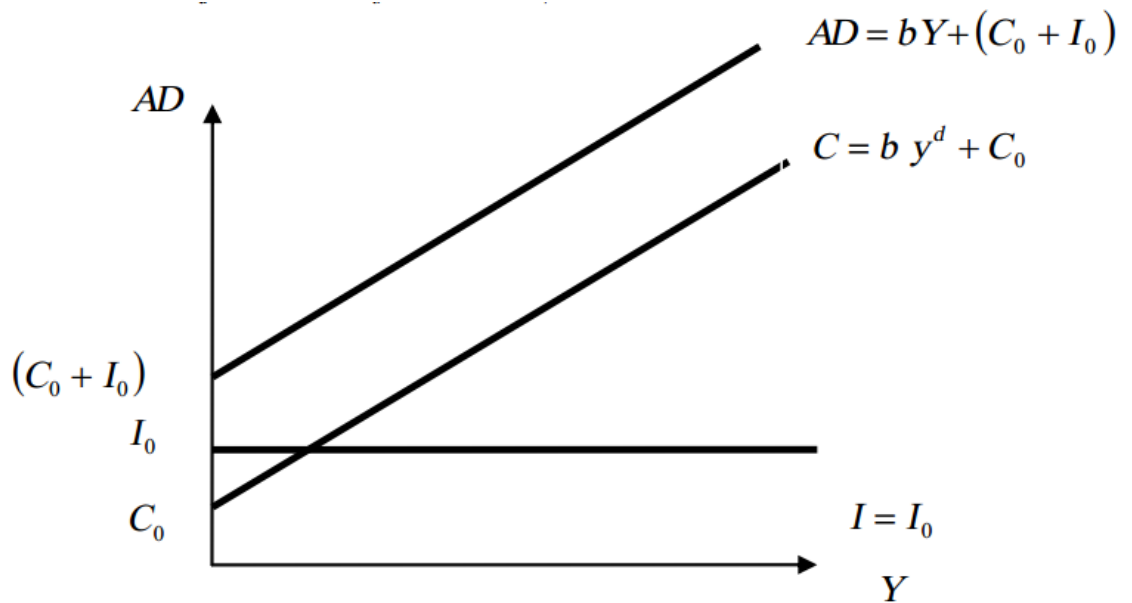
في هذه الحالة نسمي هذا الاستثمار استثمار مستقل لا يتأثر بالدخل.



الطلب الكلي هو عبارة عن الإنفاق الاستهلاكي مضافا إليه الطلب الاستثماري ومنه دالة الطلب الكلي تتكون من دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار وبجمع الدالتين نحصل على دالة الطلب الكلي.

الطلب الكلي = الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري

$$Y = C + I$$



العرض الكلي في النموذج الكينزي البسيط: بعد تحديد الطلب الكلي نحاول تحديد العرض الكلي، أن العرض الكلي للنموذج الكينزي البسيط هو عبارة عن مستوى الإنتاج الذي يتقرر إنتاجه وذلك على حسب تقديرات الطلب الكلي لاقتصاد في حالة توازن أو بعبارة أخرى هو عبارة عن المستويات المختلفة من الكميات المرغوبة والممكن إنتاجها من طرف المنتجين، ويمكن التعبير بيانيا عن منحنى العرض بالخط الذي يبدأ من نقطة الأصل (0,0) وزاوية قدرها 45 درجة مع محوري العرض والطلب، بمعنى أن ميل الخط يساوي 1.

تحديد الدخل التوازني في حالة الاستثمار متغير خارجي:

فيما يلي سوف نعمل على إيجاد الدخل الذي يحقق التوازن في ظل مجموعة من الفروض التي يكون من شأنها تبسيط التحليل دون المساس بجوهرها وتتمثل هذه الفروض فيمايلي:

-نفترض عدم وجود نشاط حكومي ونفترض وجود اقتصاد مغلق ومعنى ذلك أننا سنقوم بدراسة كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل في الحالة الافتراضية البسيطة والتي يكون فيها نوعان من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري ومن ثم يمكن القول أن الدخل في هذه الحالة سوف يكون مساويا لجملة الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار ويمكن تحديد المستوى التوازني للدخل بطريقتين.

الطريقة الأولى: هي طريقة تعادل الدخل مع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار.

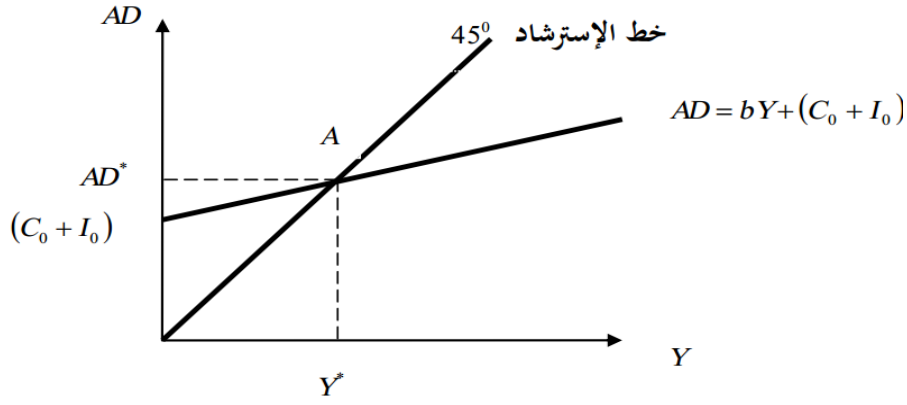
الإنفاق الكلي=الدخل

$$y = AD$$

$$y = C + I$$

$$y = a + by + I_0$$

$$y^* = \frac{a + I_0}{1 - b}$$



ملاحظة: يتحدد مستوى الدخل التوازني بالاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والميل الحدي للاستهلاك.

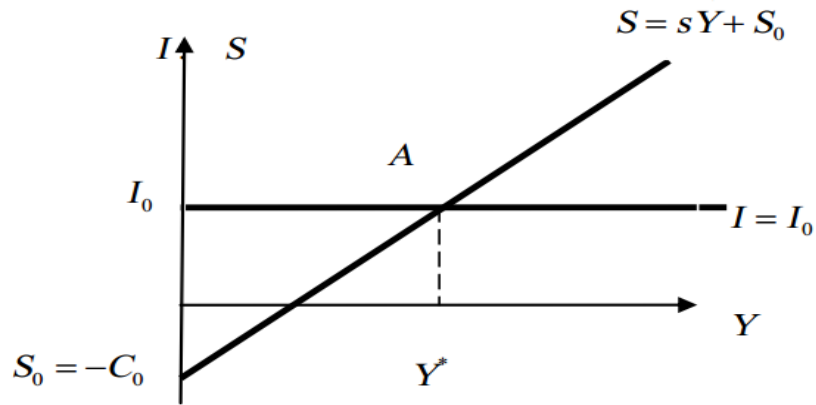
الطريقة الثانية: تنطلق من شرط التوازن

الادخار = الاستثمار

$$S = I$$

$$-a + sy = I_0$$

$$y^* = \frac{a + I_0}{s}$$



الدخل التوازني وفق الاستثمار التابع للدخل:

الاستثمار هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستعمل في الدورة الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال، وافترضنا أن الاستثمار هو متغير مستقل كان من باب تسهيل الدراسة وهناك من يرى أن الاستثمار تابع للدخل، سعر الفائدة، توقعات المستثمرين، توزيع الأرباح، نوع التكنولوجيا وعوامل أخرى مثل السياسة المالية والسياسة النقدية لكن عدم وجود دالة دقيقة معبرة على الاستثمار لهذه التغيرات فإن دالة الاستثمار هي دالة غير مستقرة بعكس دالة الاستهلاك، ولكن تبسيطا للدراسة نعتبر أن الاستثمار تابع للدخل.

$$I = I_0 + dy$$

$$C = a + by$$

الحالة الأولى: شرط التوازن (الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار)

$$y = C + I$$

$$y = a + by + I_0 + dy$$

$$y - by - dy = a + I_0$$

$$y^* = \frac{a + I_0}{1 - b - d}$$

الحالة الثانية: شرط التوازن (الاستثمار = الادخار)

$$S = I \rightarrow -a + sy = I_0 + dy$$

$$(s - d)y = I_0 + a$$

$$y^* = \frac{a + I_0}{s - d}$$